

الأحد ١٣٩٧هـ الموافق : أبريل ١٩٧٧م «اليمامة»
في ندوة «اليمامة» :

حديث موسع مع الأستاذ محمد أبا الخيل
المملكة قامت بواجبها عربياً وعالمياً..

هناك دراسة لزيادة القروض المقدمة من بنك التسليف..

هناك حملة تقوم بها العناصر الصهيونية في الولايات المتحدة الغرض منها في
الواقع إساءة العلاقات أكثر منها مشكلة مقاطعة...

الحكومة لها برامج واسعة جداً وعليها واجبات كثيرة وتخصص موادها المالية
لمختلف هذه النشاطات...

أستطيع أن أقول بدون تحفظ بأن برنامج الإقراض والإعانات التي تقدمها
الدولة هو أكبر برنامج من نوعه في العالم..

لنا أحقية التفتيش على المشاريع التي نقدم لها قروضاً ..

ولا نعطي القرض إلا بعد التأكد من ان المشروع إنمائي ويفيد التنمية
الحقيقية

المملكة نشطة في مجال التعاون مع الدول النامية في مجالات كثيرة وتشعر بأنها
تقوم بواجبها..

حوار : محمد الشدي- جاسر الجاسر-- أحمد السعد

عنصر مهم أو على الأصح رئيس في هذا العصر.. إذ أن وجود الدولة وقوتها دائماً تتحدد
من خلال «أمنها الاقتصادي» وقد سئل الصحفي الأمريكي الشهير ولتر ليبمان ذات مرة عن
أهم وزير في الحكومة في نظره فقال إنه وزير المالية...

والمملكة العربية السعودية تعيش الان أزهى عصورها الإقتصادية وقد أحسنت الدولة
صنعاً حينما تحسست مواطن الانطلاق لدى المواطن السعودي ومدت يدها بالعطاء السخي
من أجل تحريك القدرات الوطنية في البناء والتعمير عن طريق إيجاد صناديق (الإقراض)
المالي.. بناء أو صناعة أو زراعة.. ولم تقتصر الخدمات (المالية) على الداخل بل أمتدت إلى
الخارج فامتدت يد المملكة العربية السعودية إلى الدول الشقيق والصديقة للمساهمة في

المشروعات الإنمائية..

وكان لا بد لل«اليمامة» أن تلتقي عبر ندوتها الصحفية لهذا الأسبوع مع مهندس الاقتصاد السعودي معالي الشيخ محمد أبا الخيل وزير المالية والاقتصاد الوطني الذي يدير عبر فكر أشبه ما يكون بالعقل الاليكتروني جميع تحركات الاقتصاد داخليا وخارجياً.. ومن خلال (ندوة) اليمامة .. أعزائنا القراء تعالوا نقلب ملفات وزارة المالية والاقتصاد الوطني الشيخ محمد أبا الخيل.. وكان السؤال الأول..

❖ معالي الوزير لا أدري كم من الوقت يمكن أن تعطينا من كرمكم الشامل.. إذا بدأنا نؤكلنا

على الله

بالنسبة لصندوق التنمية العقاري:

❖ أولاً بعد أن أستند صندوق التنمية العقاري تقريباً جميع الأراضي التي يملكها المواطنين بحيث أقيم عليها مباني هل في النية تحويل سياسة أو تغيير سياسة الصندوق بحيث تشمل بناء المساكن أو إدخال الأرض أو ثمن الأرض ضمن قرض الصندوق للذين لا يملكون أراضي؟
- فيما يتعلق بالأراضي.. ف الواقع هذه النقطة نوقشت بتوسع منذ التفكير في إنشاء الصندوق.. كانت نقطة البحث ما إذا كان الهدف يمكن أن يشمل شراء الأرض والبناء أم البناء فقط.. وأنتهى البحث إلى أن من الملائم عدم إدخال الأرض في عرض الإقراض حتى لا يسبب الصندوق تصاعداً في مضاربات الأراضي.. لاحظ أن إنشاء الصندوق جاء في وقت كانت فيه مضاربات الأراضي في أوجها وأسعارها تقفز كل يوم ولو بدأ الصندوق يقرض لشراء الأراضي لزاد الطين بله واتخذت الأراضي أسعاراً غير حقيقية في سبيل أن يكبر حجم القرض.. ليست المسألة مسألة مبلغ القرض أقل أو كثر ولكن مضار ذلك على الإقتصاد المحلي كثيرة وغير محتملة منها أن ذلك يجعل البناء بقرض من الصندوق أو بغير قرض أمر شبه مستحيل. أي سينتهي إلى تحقيق شئ معاكس تماماً للهدف الذي من أجله أسست الحكومة الصندوق. ولا تنسى تأثير ذلك على تكاليف الحياة بصفة شاملة. أنا لا أوافقك على أن الأراضي المتاحة للبناء إنتهت أو أن الأشخاص الذين لديهم أراضي استفادوا وانتهوا.. الأمر ليس بهذا الشكل.. لأن عملية إمتلاك اراضي للبناء عملية متجددة ومتغيرة والذين يمتلكون أرض يتغيرون ويزدادون باستمرار سواء بسبب ارتفاع دخولهم وقدرتهم على شراء أرض أو حصولهم على أرض من الحكومة.. لاحظ أيضاً أن وزارة البلديات نشطة في منح أراضي لذوي الدخل

المحدود وحسبما فهمت فهناك منطقة كبيرة ستقوم أمانة الرياض بتوزيعها.. وهناك مناطق مشابهة في مدن أخرى ومسألة الحصول على أراضي في المدن الصغيرة والقرى مسألة أسهل بكثير منها في المدن الكبيرة. لاحظ أن زيادة توفر الوحدات السكنية سواء عن طريق قروض الصندوق أو من غيره تؤدي إلى انخفاض الأجور وهذا ما حصل فعلاً وفي ذلك تحقيق للهدف الشامل للصندوق وسياسة الحكومة في كبح جماح التضخم.

❖ معالي الوزير أما تعتقد بأن القرض الذي هو ٣٠٠ ألف غير كاف لإقامة مسكن مثلاً

الشخص الذي يبني بيت يذهب ليستدين زيادة على ما هو مطلوب منه؟

- لا أعتقد أنه قليل وأعتقد أنه مبلغ معقول يمكن من تغطية كلفة بناء وحدة سكنية (وربما أكثر) لعائلة متوسطة الدخل.. بل أنني أرى أن رفعه سيؤدي إلى رفع تكاليف البناء وأسعار المواد.. لا ننسى أن الحكومة عندنا في المركز الرئيسي للنشاطات الاقتصادية.. صحيح أن القطاع الأهلي ينمو ولكن ستظل الحكومة لطبيعة مرحلة النمو ولطبيعة التكوين الاقتصادي للبلد هي المحرك الرئيسي لسنوات كثيرة.. وتأثير نشاطات الحكومة الإنفاقية تؤثر فوراً بشكل مباشر وغير مباشر على النشاطات الأخرى.. مادام القرض يكفي كما قلت وما دامت زيادته تنطوي على خطوة تحريك التضخم إلى أعلى في أكثر القطاعات سبباً في التضخم فلا يزداد... لا تنسى أيضاً أن زيادة القرض تؤدي إلى تقليل عدد المواطنين الذين بإمكانهم الاستفادة منه.. برامج الحكومة الإنمائية متعددة وواسعة.. وهي تخصص لك قطاع ما يمكنها تخصيصه.. وهناك حدود لكل شئ لو زادت قيمة القروض لانخفاض عدد المستفيدين وزيادة عدد المستفيدين أهم وأولى من زيادة مقدرة الفرد على التوسع في مسكنه..

❖ معالي الوزير هذا يكفي وأعتقد فيه إنهاء لموضوع صندوق التنمية العقاري، معاليكم

كوزير للمالية والاقتصاد والوطني لدولة من كبريات الدول الغنية في العالم تعتقد بأن القروض التي تقدمها الدولة للمواطنين من غير صندوق التنمية تتناسب مع متطلبات العصر.. مثلاً بنك التسليف الذي يقدم سبعة آلاف ريال أو صندوق التنمية الصناعية؟

- المملكة ليست من أغنى دول العالم هذا أمر يجب ألا يقاس بالسيولة الموجودة وإنما بالإنتاج الوطني بمجمله، على كل حال الجميع يشكر الله على ما أسبغه على هذا لابلد من موارد واستقرار والشعور بالطمأنينة والمقدرة على التنمية شئ كبير.. لكن يجب أن نعرف أن الفائض النقدي الموجود في المملكة هو نتيجة الثغرة بين تدفق الموارد المالية والمقدرة

الامتصاصية للاقتصاد الداخلي.. هذه المقدرة تزداد والمشاريع تحتاج إلى وقت للتنفيذ والإدارة تزداد كفاءتها باستمرار والقطاع الأهلي ينمو باستمرار... لكن هذا يحتاج إلى وقت بينما تزداد الموارد المالية بسرعة ولكنك عندما تقيس الموارد بأجمالها مع حاجة بلادنا المتسعة إلى كل شئ من تجهيزات أساسية (طرق، إسكان، موانئ، مواصلات لا سلكية) إلى استثمارات زراعية وصناعية إلى القروض العقارية للتعمير.. قروض لبناء المستشفيات الخاصة.. بناء الفنادق.. للمقاولين لشراء معدات.. قروض بنك التسليف لذوي الدخل المنخفض لأغراض اجتماعية.. إقراض للمؤسسات الصحفية.. هذه القروض إما الإعانات فبرنامجها واسع وقد بلغ ما دفع خلال السنة المالية ٩٥-٩٦هـ الماضية حوالي ثمانمائة وخمسون مليون ريال للمواد الغذائية والمعدات الزراعية ومعدات إنتاج الدجاج والألبان وعلف الحيوانات والماشية.

❖ مواد البناء أيضاً؟

- لا لأن البناء معان بالقروض العقارية، أما إعانة المواد التي تستعمل في مشاريع تجارية أو مقاولات يأخذ المقاولين مقابلها فلماذا؟...

❖ ياريت استيراد العمال يأخذ إعانات العامل بلغ أجره سبعين ريالاً؟

- الإقراض بدون فوائد مثل الإعانات أنت تأخذ مبلغ من المال تستخدمه لإنتاج أو بيع شئ تربح منه ثم تعيد القرض تدريجياً مما تحققه من ربح.. هذا يماثل الإعانة لأنك أخذت مال وأعدته بعد أن استخدمته واستفدت منه بعد اتساع تشغيله.

❖ طيب مدى تعرضنا للحركة العقارية وللمساهمات بعد فورة المساهمات؟

- لم أكمل الإجابة على سؤالك السابق عن برامج القروض الحكومية.. أستطيع أن أقول أمامكم وبدون تحفظ أن برامج الإقراض والإعانات التي تقدمها الحكومة يعتبر أكبر برنامج من نوعه في العالم. تأكد من ذلك. لا توجد دولة في العالم حالياً تقدم برامج بمثل هذا التوسع وبإمكانك أن تتأكد صندوقين فقط هما صندوق التنمية العقاري والصندوق الصناعي عقدت قروض حوالي خمسة وعشرين ألف مليون ريال في خلال سنتين أو أقل.. وهذا المبلغ الضخم للمساكن والمشروعات الصناعية للقطاع الأهلي ولشركات الكهرباء. قروض الحكومة أضعاف قروض البنوك التجارية.. القروض التي تقدم حالياً تشمل الإقراض الزراعي من البنك الزراعي.. الإقراض الصناعي للصناعة.. وما تسعى إليه الحكومة بقوة لرفع مستوى الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية فستجد أن الموارد تكاد تكون أقل من اللازم.. لاحظ أيضاً

أن المورد الذي تعتمد عليه حالياً مورد ناضب (أقصد البترول) وما تفعله الحكومة حالياً هو تحويل ما يرد لها من هذا المورد الناضب إلى موارد إنتاجية دائمة إن شاء الله. إن الفائض الحالي ينخفض تدريجياً مع زيادة مقدرة اقتصادنا الداخلي على الامتصاص وعلينا أن نعمل جميعاً بقوة للوصول إلى أقصى مقدرة ممكنة لذلك.

❖ إذا المملكة ليست من الدولة الغنية؟

- ليس هناك معنى محدد لكلمة «غني». المهم هو المقدرة على استغلال عناصر الانتاج من موارد طبيعية وبشرية لإنتاج افضل.. المملكة والحمد لله تتميز بمواردها الطبيعية والبشرية..

أعود مرة أخرى لقروض بنك التسليف.. تقول أنها قليلة.. أحب أن أقول لك أن بنك التسليف جعل لخدمة الطبقات الفقيرة لأغراض اجتماعية.. أنا لا أحاول القول بأن القروض كافية ولكن أحب أن أوضح أن هدف الحكومة تخصيص هذه المؤسسة لذوي الدخل المنخفضة ذوي الاحتياجات المحدودة لا يزاحمهم فيها أحد لأن الأكثر دخل يستطيع أن يحصل على حاجته فيما لو قابلته مشكلة أو لديه إدخار يستعمله.. أما ذوي الدخل المنخفض الذين يعتمدون في حياتهم على أجور يومية فلا يستطيعون أن يحصلوا على قرو من أي جهة لذلك خصصت لهم الحكومة هذه المؤسسة يمكن أن تدرس مسألة زيادة قروض البنك ولكننا يجب أن نحافظ على الهدف..

❖ لكن في دراسة لرفعه؟ - نعم...

❖ طيب لا يدخل فيه فكرة القرض من أجل الزواج؟

- موجود أغلب قروض البنك من أجل الزواج.. أكثر من ٧٠% على ما أعتقد بالمناسبة. أي شى لو زاد حد قروض الزواج لارتفعت المهور.. ألا ترى أنه يجب تفادي مثل هذه النتيجة..

❖ تخشى من ارتفاع المهور؟

- فعلاً...

❖ معالي الوزير.. كان للمساهمات فورة، معاليكم حكيتم عنها وكان لها مردود على بعض الناس عكسي (تقصد مساهمات الأراضي) مساهمات الأراضي (يظهر بأنهم بطلوا عنها) لذا الآن المساهمات ورؤس الأموال راکدة كيف هي الطريقة لمعالجتها مثلاً المساهمين الذي أخذوها ووضعوها في أراضي أخذوها من عباد الله العشرة آلاف أو العشرين ألف ريال وركدت

هذه الإرض؟

- من مضار مضاربات الأراضي أنها كانت تختص جزء كبير من السيولة وتحرم قطاعات اقتصادية أخرى.. لكن هذا الوضع تغير الآن والحمد لله.. أعتقد أن قطاع الخدمات وقطاع الصناعات الخفيفة.. استوعب جزء متزايد من السيولة.. هذا اتجاه تستطيع أن تلمسه من زيادة الإقبال على قروض البنك الزراعي.. والعقاري والصناعي أخبرني معالي وزير التجارة أنه لوجظ إقبال كبير ومتزايد على تسجيل مؤسسات جديدة في السجل التجاري.. خصوصاً بعد أن منعت الحكومة غير السعوديين من مزاوله التجارة.. هذه ظاهرة صحية.. الاقتصاد يتطور بسرعة والنشاطات الاقتصادية الأهلية في البلدان النامية تبدأ تدريجياً بالأسهل وأسهل شئ بيع وشراء الأراضي واستيراد البضائع ثم يدخل في مجالات أخرى أصعب ثم يتجه لتكوين المجموعات على شكل شركات..

ثم تزداد موارده وخبرته ويدخل في مجالات الصناعة وهكذا وعندما يزداد التزاحم في مجال وتقل ربحيته يتجه الناس لمجالات أخرى.. هذه ميزة الاقتصاد الحر.. ألا تلاحظ ما تنشره الصحف والجريدة الرسمية «أم القرى» من إعلانات تكوين الشركات.. شيء ممتاز نحن والحمد لله ماشين في الاتجاه الصحيح.

❖ سؤال آخر.. إن حياة شعب تعتمد على الوعي الفكري والثقافي في العصر الذي نحياه طبعاً عصر اقتصادي ما أدري عيني لو اعطينا بعض الشيء كتكملة للحديث إلى أي حد بنظركم بلغ التطور الفكري والاقتصادي في المملكة؟

- لست متأكد بالضبط من مضمون سؤالك لكني لا أعتقد بالإمكان فصل مجالات التطور ووضع خطوط فاصلة بينها.. أعتقد أن التطور في كل مجال أسرع من آخر.. عندما توجد ظروف تنمية مواتية توجد فرص لزيادة الدخول بسرعة ولكن هذا لا يعني أن الذي زاد دخله بسرعة يمكن أن يتطور فكرياً بنفس السرعة.. لا تستطيع أن تحول المجمعات إلى مكبات تضبطها وتضبط أجزائها وترونها لتتحرك حركة واحدة.. والمعجمعات البشرية شئ مختلف.. المهم.. الهدف النهائي للتنمية هو الإنسان أهم شئ وهو الوسيلة والهدف.. كل شئ آخر ما هو إلا وسيلة.. هدف التنمية هو الفرد الذي يحصل على احتياجاته الذي يتمتع بصحة جيدة وتعليم جيد ومسكن صحي..

❖ معالي الشيخ قبل أن نختم الأسئلة المحلية.. معالي الوزير بالنسبة لصندوق التنمية

العقاري في الرياض مثلاً كان المواطن ينجز القرض في يومين أو ثلاثة الآن ولا عشرين يوم أو شهر يعزون هذا إلى نقص في الجهاز وإلى مركز واحد لإعطاء القروض في الرياض أو جدة أو أي مدينة تعرف أنها تابع لها قرى كثيرة مرتبطة بها لا أدري مادامم الدولة رصدت المال وأنتم ذهبتم إلى المواطنين في التبسيط إلى المواطنين بهذا الشكل المحمود ألا يوجد إعادة نظر في إعادة تنظيم الموضوع بحيث يصل المواطن بدون مشقة وخاصة فيهم عجزه؟ -

سأسأل عن هذه النقطة وأتأكد منها وأحاول أن أنبه المسؤولين في الصندوق إليها. لكن لا تنسى أن عدد المقترضين زاد بشكل سريع وصل الآن إلى حوالي سبعة وستين ألف أي سبعة وستين حالة كل منهم يراجع للحصول على القرض.. لصرف الدفعات.. ولا بد من ان الوقت اللازم لخدمة مجموعة أكثر يطول.. المهم أن تعاون البنوك التجارية ممتاز وقد فتحو فروع وكلفوا موظفيهم بالعمل الإضافي وبذلوا جهد مشكور.. يمكن أن نفكر بتخصيص أماكن للمترضين الجدد وأماكن للمقترضين الذي يراجعون للحول على دفعات.. يمكن هذا يخفف الضغط ويقلل الوقت ارجو أن يتفهم المواطنون هذا الوضع.

❖ صناديق التنمية العربية.. يلاحظ بأن هناك عدد كبير منها هل هناك تنسيق بين هذه

الصناديق؟

- نعم يوجد تنسيق عن طريق اتصالات واجتماعات وأي طلب يقدم لأحد الصناديق يتصل بالصناديق الأخرى لمعرفة ما لديهم.. التنسيق جيد والحمد لله.

❖ فيه نقطة ما دمنا في هذه النقطة.. معالي الوزير هل هناك لقاء بين الدول العربية (اقتصادي) غير الصناديق.. أقصد أي لقاء مثلاً شركة الإستثمار العربية هذه التي أذكرها؟

- مجال صناديق التنمية مختلف تماماً عن الشركات العربية المشتركة.. الصناديق تقدم قروض للدول النامية لتنفيذ مشاريع إنمائية.. أما الشركات العربية المشتركة فتقوم على أسس تجارية هدفها استغلال الموارد العربية لخدمة التنمية العربية الشاملة التي تحقق مصالح الجميع.. الشركة العربية للاستثمار أهدافها واسعة.. الشركة العربية للتعددين.. الشركة العربية للصناعات الدوائية.. الشركة العربية للمنتجات الزراعية.. الشركة العربية للثروة الحيوانية.. هناك شركات مكونة من مجموعة الدول العربية المصدرة للبترول، مثل شركة الحوض الجاف.. شركة الناقلات (البترول) شركة الخدمات البترولية.. شركة

الاستثمارات البترولية.. هناك بنك الخليج الدولي.. لكها شركات تقوم على أسس تجارية تساهم فيها الدول العربية (الحكومات) وبعضها يجوز أن تتخلى الحكومات عن أسسها فيها للقطاع الأهلي بعد أن تقوم على أقدامها.

❖ من المعروف أن اقتصاد دول المنطقة -خاصة الخليج- تقريباً مادي المنشأ معتمد على مورد واحد الذي هو البترول هذا الشئ يتطلب نوع من التنسيق الاقتصادي بين دول المنطقة هل التنسيق وقف عند انشاء الشركات هذه فقط أو وجود مشاريع استثمارية كبيرة كإيجاد صناعات ثقيلة؟

- يوجد هذا التنسيق ولكنه في البداية، هناك تنسيق خاص بين دول الخليج بسبب تشابه ظروف التنمية فيها.. تشابه مواردها الاقتصادية.. تشابه مجتمعاتها.. أنشئت مؤخراً أمانة عامة للتنسيق الصناعي بين دول الخليج مقرها في الدوحة، دول الخليج بما في ذلك المملكة أكثر مجموعات العالم تشابهاً ومصالحها واحدة تماماً والتنسيق الصناعي بينها وخصوصاً في الصناعات البترولية ضروري وقائم..

❖ ولكن يا معالي الوزير ألا تعتقدون أن كثرة الشركات والصناديق المشتركة وأن فيه شئ من استنزاف للأموال وبالتالي يكون المردود غير محسوس أو غير مفيد أو غير واضح مثلاً لو ركزت عملية اللقاءات الاقتصادية والتعاون والبرامج المشتركة في أساسيات أكثر؟

- لا أعتقد أن كثرة الشركات الاستثمارية فيه شئ.. بالعكس زيادتها إتجاه طيب المهم أن تنشأ على أسس صحيحة.. الصناديق كثيرة فعلاً.. أقصد الصناديق التي تقدم قروض للتنمية في الخارج وخلال العامين الماضيين قدمت إقتراحات خصوصاً من لجان الأمم المتحدة تهدف إلى إنشاء عشرات الصناديق.. ولكن الجميع المدرج أن الازدواج والتداخل أمر لا ضرورة له بل أنه يؤدي إلى أعباء إدارية لا مبرر لها.

❖ هذا يقودنا إلى سؤال ثاني الآن القروض خاصة القروض الضخمة التي تقدمها المملكة إلى الدول النامية ومنها ما قدم لأفريقيا وما اقترح لأفريقيا أخيراً هل هناك ضمانات دولية لاسترجاع المبالغ التي تقدم؟

- لا توجد ضمانات دولية قانونية ولكن اتفاقات القروض تعد بعناية تامة ومن مصلحة الدولة أن تحرص على التسديد وفشلها في التسديد يسئ بسمعتها المالية والإدبية.. إحنا لا زلنا في بداية القروض.. ولكنني متفائل إن شاء الله.

❖ معالي الشيخ بالمناسبة كم ما قدمته المملكة للدول سواء كانت عربية أو إسلامية أو غيرها؟

- في سنة ٧٦ التزمت المملكة بما مقداره خمسة الاف مليون دولار.

❖ كيف تضمن المملكة أن قيمة القروض تستعمل في نفس المشروع؟

- هذا أمر في منتهى الأهمية.. لا تعطى القروض دفعة واحدة ولا تدفع نقداً.. تدفع للمقاولين أو المستوردين الذين تتعاقد معهم الدولة المقترضة تدريجياً وحسب المستخلصات وموظفي الصندوق السعودي للتنمية يتجولون باستمرار لمراقبة المشاريع ولهم حق التفتيش بموجب اتفاقيات القروض..

❖ معالي الوزير بالمناسبة وأنت رئيس هيئة الخليج ما هي مشاعرك بالنسبة لبيان الحكمة

الذي صدر مؤخراً عن مساعدات المملكة للدول العربية؟

- البيان غطى الموضوع وأشار بوضوح للوضع. أمنا أو من تماماً أن المملكة ودول الخليج لم تقصر بواجباتها.. المملكة لا يعرف عنها أنها قصرت مع أحد.. قيل في البيان والمسئولين في الدول الشقيقة يدركون هذا جيداً.

❖ هل ممكن أن نحصل على حصر تقريبي للقروض التي قدمتها المملكة لدول المواجهة؟

- لا أعتقد أن هذا ممكن.

❖ ننقل لصندوق الأوبك اليت أسسته دول الأوبك.. والمخصص لدعم الدول النامية..

حصص مساهمة دول البترول هل تتأثر بتفاوت أسعار البترول؟

- هذا شيء منطقي.. عموماً اجتمع وزراء مالية دول الأوبك في فيينا في الشهر الماضي وبحثوا موضوع زيادة رأس مال صندوق الأوبك من ٨٠٠ إلى ١٦٠٠ مليون دولار أي مضاعفته ولم يستكمل البحث واتفق على استكمالها في وقت لاحق.

❖ توجد مشاريع استثمارية المملكة هي التي تمولها.. الملاحظ أن المملكة نفسها تفتقر لمثل

هذه المشاريع.. مثلاً مشروع زراعي كبير في السودان المملكة محتاجة إلى مشروع من هذا النوع ويوجد إمكانية إيجاد أراضي مثلاً في الجنوب ممكن أن يقام مشروع مشابه في القصيم يمكن إقامة مثل هذا المشروع؟

- لا تقدم المساعدات على حساب ما ينفذ في المملكة.. هذا أمر خارج عن المعقول أما المشاريع

الزراعية فهي تحظى بإهتمام المسؤولين في المملكة إلى أقصى درجة. التنمية الزراعية هي

الأصل وهي الأساس وما تقوم به الحكومة من مشاريع وقروض وإعانات شئ .. أما مشروع السودان الذي تشير إليه.. فالسودان بلد عربي شقيق ذو إمكانيات زراعية هائلة وهو مستودع الغذاء العربي ومخزونها الأمني الذي سيغنيها إن شاء الله عن الغير.. مصلحة البلدان العربية جميعها استغلال الثروة الزراعية في السودان.. وسيظل عدد كبير من الدول العربية يعتمد على الاستيراد الزراعي كجزء من احتياجاتها والأفضل أن تستورد من بلد شقيق قريب.. مشاريع التنمية الزراعية في السودان مشاريع ناجحة وضرورية لجميع البلدان.

❖ معالي الوزير عند مجيء الرئيس كارتر للبيت الأبيض، هل تعتقد أنه سيتخذ إجراءات

جديدة فيما يخص المقاطعة؟

- موضوع المقاطعة بدأ منذ فترة من قبل عناصر صهيونية لإساءة العلاقة بين الولايات المتحدة والدول العربية ضماناً لمصالح إسرائيل.. والمقاطعة مبدأ دولي معترف به وتطبه دول مختلفة والمقاطعة العربي قائمة على أسس سياسية واضحة وأغلب دول العالم تؤيد الدول العربية في قضيتها الرئيسية.. كان هناك مشروعات قوانين أمام الكونجرس وعندما ينتخب رئيس جديد في الولايات المتحدة جرت القاعدة على إعادة النظر في مشروعات القوانين التي تكون معروضة على الكونجرس ولم يبت فيها.. وهناك اتجاهات معقولة في الإدارة الجديدة تدرك مدى ما تصاب به مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية مع الدول العربية لو أقرت قوانين متطرفة وهناك الكثير من رجال الأعمال والموظفين يدعون ذلك.. أما الدول العربية لضررها أقل لأنها تستطيع أن تتحصل على جزء كبير مما تستورده من أمريكا من دول أخرى.. بالمناسبة هناك مرحلتين للمقاطعة العربية موضوع البحث في أمريكا المقاطعة الرئيسية أي مقاطعة الدول العربية لشركات معينة لأنها على علاقة اقتصادية بإسرائيل.. وهذه لا تستطيع القوانين الأمريكية إيقافها لأن الدول حرة في تطبيق قوانينها الداخلية ولكن موضوع البحث في أمريكا هي مقاطعة الشركات الأمريكية التي تتعامل مع الدول العربية لشركات أمريكية أخرى (مثل المقاولين من الباطن، أو الموردين) لأن الدول العربية لا تسمح بذلك.. وهذه التي تعنيها مشروعات القوانين.. أرجو أن تتبلور في الولايات المتحدة إدراك مدى ما تلحقه هذه القوانين على التبادل التجاري مع الدول العربية.

❖ شيخ محمد تنوي المملكة تنويع التوظيفات المالية في الخارج.. هل يشمل شراء الأسهم في

الصناعات أو الشركات؟

- التوظيفات المالية مستمرة ومتنوعة وأهم ما يلاحظ فيها الأمان والمردود الجيد.. لكن التوظيفات قلت، قلتُ في بداية حديثي أننا بلد نامي ذات إمكانيات مالية ذات أمد طويل وهو أمر لا يتفق مع مصالحنا.. تستلزم منا توجيه مواردنا المالية لاستغلالها في الداخل.. فلماذا تستثمر في الخارج لمدى طويل.

❖ معالي الوزير في نهاية هذه السنة كيف تتوقعون لاحتياطي المملكة النقدي كيف يكون حجمه؟

- والله سؤال متعذر الإجابة عليه والاحتياطي أمر غير ثابت كل يوم تكون عليه التزامات جديدة وبالتالي محاولة الوصول إلي رقم يمثل الفائض الصافي بالمعنى الدقيق.. أمر صعب.. لا تنسى ما قلته لك عن الفائض والسيولة..

❖ فعلاً كما ذكر قبل ذلك هل يمكن أن يطلق عليك وزير أغنى دولة في العالم؟

- المملكة غنية بمبادئها وقيمها.. وتصميمها على تنفيذ طموحاتها وغنية بمواردها الطبيعية والبشرية والحمد لله.

❖ بالمناسبة ونحن نتحدث عن التعاون المشترك بين المملكة والخارج كيف يتم التعاون بين الدول العربية؟

- لعلك تقصد التعاون في المجال الاقتصادي.. هناك قنوات كثيرة.. المجلس الاقتصادي العربي أكثر مجلس اقتصادي يضم البلدان العربية كلها.. هناك مجالس ومؤسسات أخرى تضم بعضها كل البلدان العربية أو بعضها.. واللقاءات كثيرة والرغبة في التعاون تقود الجميع لإيجاد قنوات متعددة.

❖ بالمناسبة أكثر حجم في التعاون الاقتصادي بين المملكة والدول العربية الزخري ما هي؟

- تأتي الولايات المتحدة في المقدمة ثم المجموعة الأوروبية وعلى رأسها ألمانيا ثم اليابان.. التبادل التجاري بين البلدان العربية تسهله الكثير من الاتفاقيات إلا أنه محدود.. لا ننسى الدول العربية دول نامية لا زال إنتاجها الوطني محدود ولكن التبادل التجاري يزداد.

❖ بالنسبة للمبلغ الذي أعطي للدول الأفريقية في مؤتمر القمة العربي الأفريقي هل أعطي لنوع من الأستثمار؟

- المبلغ الذي أعلن عنه جزء صغير منه سيذهب لزيادة مساهمة المملكة في رأس مال المصرف

العربي الأفريقي وجزء صغير آخر لصندوق التنمية الأفريقي وجزء آخر صغير أيضاً لمساعدة الدول الأفريقية على إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريع التنمية أما الجزء الأكبر فسيكون مقدار ما يخصصه الصندوق السعودي للتنمية خلال السنوات القادمة للمساهمة في تمويل مشاريع التنمية في أفريقيا طبقاً لطرق عمله..

❖ في النهاية بالنسبة لقراءاتكم الاقتصادية أنا عندي إعتقاد بأنك تقرأ كل ما يكتب؟
- والله في الواقع إعتقادك غير صحيح لأن إرتباطات العمل لا تسمح بما يجب أن أخصه من الوقت للقراءة والمتابعة، مع الأسف، إلا أن لدينا في الوزارة جهاز خاص يتابع ما ينشر ويلخص به ويعرض بعضه كاملاً ومن هذا الطريق أحاول أن أعرف ما يدور.

❖ آخر كتاب قرأته؟ - لم أقرأ كتاب كامل منذ فترة..

❖ هل تعتقد أن المجال مفتوح لإيجاد مجلة اقتصادية؟

- جداً لا أعتقد أنه في بلد مثل المملكة لا تصدر مجلة اقتصادية متخصصة.. هذا أمر ضروري والعالم يتوقعه..

❖ أكثر مرة بدأت مجلات اقتصادية ثم توقفت؟ - هذا صحيح لأن الإقبال على هذه المجالات

محدود... إنما بأي شكل يجب التغلب على هذه المشكلة